



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

تقرير حول الاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل



إعداد: مؤيد عفانة



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

تقرير حول

الاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل

إعداد:

مؤيد عفانة

شباط / فبراير

2025

المؤلف: مؤيد عفانة

الكتاب: تقرير حول الاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل

الطبعة الأولى: رام الله - شباط 2025

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

أنجز هذا التقرير بالتعاون وبدعم من:

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن

فهرست المحتويات

الرقم	البند	الصفحة
1.	ملخص تنفيذي	5
2.	مقدمة	9
3.	الهدف من التقرير	9
4.	أهمية التقرير	10
5.	منهجية إعداد التقرير	10
6.	بيانات ورش العمل الخاصة بجمع المعلومات	12
7.	الفصل الأول الإطار العام لواقع منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين «محافظة الخليل نموذجاً»	15
8.	أولاً: الإطار التشريعي الناظم لحالات الطوارئ.	16
9.	ثانياً: الإطار المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة الطارئة وإدارة حالة الطوارئ.	18
10.	ثالثاً: الموارد البشرية واللوجستية.	18
11.	رابعاً: الموارد المالية والموازنات المخصصة	19
12.	الفصل الثاني تحليل جاهزية محافظة الخليل للتعامل مع حالات الطوارئ	20
13.	المحور الأول: خطط الطوارئ والاستجابة المحلية في محافظة الخليل	22
14.	المحور الثاني: خدمات الطوارئ والدفاع المدني.	24
15.	المحور الثالث: المرافق الصحية والمستشفيات.	27
16.	المحور الرابع: جاهزية شبكات الطرق والنقل	28
17.	المحور الخامس: خدمات التعليم.	28

30	المحور السادس: مراكز الشرطة والسلام الأهلي.	18.
30	المحور السابع: تجهيزات البنى التحتية والإمدادات اللوجستية.	19.
31	المحور الثامن: مشاركة المجتمع المحلي.	20.
31	المحور التاسع: الدعم التقني والتكنولوجيا	21.
32	المحور العاشر: درجة التنسيق بين الجهات المختلفة خلال الطوارئ	22.
32	المحور الحادي عشر: نظام دعم القرارات.	23.
33	المحور الثاني عشر: قدرة المجتمع على الصمود والتعافي السريع بعد الكوارث.	24.
33	المحور الثالث عشر: ضرورة رفع الوعي بالمخاطر.	25.
33	المحور الرابع عشر: أنظمة الإنذار المبكر.	26.
34	المحور الخامس عشر: الجهوزية الإعلامية.	27.
34	المحور السادس عشر: الموازنات المخصصة لحالات الطوارئ.	28.
35	مصفوفة نقاط القوة والضعف المرتبطة بالجهوزية لحالات الطوارئ في محافظة الخليل.	29.
37	الفصل الثالث الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة والتوصيات	30.
38	الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة،	31.
42	التوصيات	32.
45	المراجع والمصادر	33.

هدف التقرير إلى تقييم القدرات المؤسسية والتنظيمية واللوجستية في محافظة الخليل للاستجابة لحالات الطوارئ، وتحديد الاحتياجات مقابل الموارد المتاحة لتعزيز الجاهزية والكفاءة في التعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ، والخروج بتوصيات عملية لتعزيز الجاهزية في التعامل مع حالات الطوارئ، وقد تم اعتماد منهجية علمية في إعداد التقرير، قائمة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الوضع الحالي لمحافظة الخليل، بما يشمل مراجعة الإطار النظري والأدبيات ذات الصلة الخاصة بالاستجابة لحالات الطوارئ، وإجراء المقابلات المخصصة، ومن أجل ضمان الشمولية وإشراك أكبر قدر من أطراف المجتمع الفلسطيني والأطراف ذات الصلة، تم عقد ثلاث ورش عمل بؤرية مع الأطراف ذات الصلة، لنقاش الاستجابة لحالات الطوارئ، شملت ممثلي المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، والغرف التجارية، والهيئات المحلية، حيث تم جمع وتلخيص رؤى وأفكار المشاركين والمشاركات في ورش العمل المختلفة، وعرضها في التقرير، ومن خلال إعداد مصفوفة عمل تتضمن (16) محور تتعلق بالاستجابة الطارئة، إضافة إلى إعداد مصفوفة نقاط القوة والضعف في محافظة الخليل من منظور الاستجابة الطارئة، كما تم إعداد الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة.

وقد خلاص التقرير إلى جملة نتائج أهمها: أن هناك تحديات ومعوقات في واقع منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين، إن كان على مستوى عدم توفر الإطار التشريعي المتكامل، أو عدم اكتمال الإطار المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة الطارئة وإدارة حالة الطوارئ، أو ضعف الموارد البشرية واللوجستية، إضافة إلى سُح الموارد المالية والموازنات المخصصة، الأمر الذي يتطلب العمل على ردم الفجوات القائمة، كما تتوافر خطط طوارئ لدى مكتب محافظ الخليل، وكذلك خطة لبلدية الخليل، إضافة إلى خطط لدى القطاعات المختلفة مثل جهاز الدفاع المدني، ومديريات التربية والتعليم، ومديريات الحكم المحلي، وغيرها، ولكن لا توجد خطة تكاملية لكامل محافظة الخليل مع موارد مالية محددة. كما أشارت النتائج إلى حاجة محافظة الخليل إلى مزيد من المستشفيات والمراكز الصحية، خاصة خارج

المدينة، إضافة إلى أهمية تشغيل المستشفيات في دورا وحلول بشكل كامل، وضرورة توفير مراكز طوارئ في التجمعات السكانية خاصة المعزولة بفعل الحواجز والبوابات التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي، كما تفتقد محافظة الخليل إلى مستودعات للأدوية، الأمر الذي يشكل تحدياً حال تم قطع الطرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما توجد إشكالية في شبكات الطرق، والبنية التحتية للنقل، ومدى قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات أثناء الكوارث أو تسهيل الإخلاء في حالات الضرورة، خاصة في ظل حالة الإغلاق التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، وتوجد في محافظة الخليل خطط طوارئ لكل مديرية من مديريات التربية والتعليم الأربع في المحافظة، تشمل آليات الدوام حالة الطوارئ، وإعادة توزيع المعلمين والمعلمات حالة الطوارئ أو الإغلاقات، وتم اعتماد منهجية لا مركزية في التعامل مع الحالات الطارئة، إن كان على مستوى المحافظة أو المديرية أو المدرسة، إضافة إلى مرونة التحوّل للتعليم الإلكتروني في حالات الطوارئ، وتتوفر لدى جهاز الشرطة خطة للتعامل مع الحالات الطارئة، وإعادة توزيع أفراد الجهاز، لضمان الأمن والسلم المجتمعي، مع وجود معيقات في العمل في المناطق المصنفة (C)، ولا يتوفر في محافظة الخليل ملاجئ عامة، ولا يتم تضمينها في مشاريع البناء العام أو الخاص، وتركز خطط الإخلاء على استخدام المدارس، فيما يتوافر في محافظة الخليل مخزون جيد من الإمدادات الغذائية، في حين توجد إشكاليات في إمدادات الطاقة، بسبب عدم وجود مخازن كافية للبترو، والاعتماد في الطاقة الكهربائية من إسرائيل، ومحدودية المصادر البديلة مثل الطاقة الشمسية، كذلك محدودية الموارد المائية، والاعتماد على الشركات الإسرائيلية المزودة للمياه، مما يهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة، كما توجد إشكالية في مشاركة المجتمع المحلي في التدريب والاستعداد على مواجهة الطوارئ، وما زالت هناك إشكالية فيما يتعلق بالدعم التقني والتكنولوجي، حيث لا تتوافر قاعدة بيانات موحدة لكافة المؤسسات ذات الصلة في محافظة الخليل، ويوجد تنسيق بين الهيئات الحكومية خاصة فيما يتعلق بحالات الطوارئ، خاصة مع وجود لجنة طوارئ على مستوى المحافظة، وتوجد نظم دعم قرارات محلية، مثل تقديرات الحالات الطارئة على المستوى المحلي، خاصة فيما يتعلق بالطوارئ المتعلقة بالأحوال الجوية، وغيرها، ولكن

توجد إشكالية في مؤسسة نُظم دعم القرارات بشكل مُمنهج، وتوفير البيانات التحليلية بالوقت المناسب والسرعة المطلوبة، وتوجد برامج موجهة للمجتمع المحلي لإعداده لحالات الطوارئ، إن كان على مستوى المؤسسة الرسمية، أو مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تدريبات على الإخلاء، أو تدريبات على الإسعافات الأولية، ولكن لا تبقى هذه جهود مبعثرة وغير متكاملة، وتوجد شرائح كبيرة من المجتمع الفلسطيني غير مهيأة لحالات الطوارئ، أو للصدوم في حال الحصار أو الحرب، كما توجد إشكالية في مستوى عمليات رفع الوعي بالمخاطر، الأمر الذي يتطلب خطة عمل إعلامية حول الوعي بالمخاطر الكامنة، وتعزيز الاستعداد والتأهب للطوارئ، وتوظيف تكنولوجيا مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الاستجابة. كما لا تتوفر أنظمة للإنذار المبكر في فلسطين، وتوجد إشكالية في فلسطين عموماً، ومن ضمنها محافظة الخليل، في موضوع الجهوزية الإعلامية، حيث لا تتوفر جهوزية إعلامية لحالات الطوارئ على المستوى الوطني أو المحلي، ولا تتوفر موازنات مخصصة لحالات الطوارئ، كما تتوفر نقاط قوة في محافظة الخليل في إطار الاستجابة الطارئة، بحاجة إلى تعزيز، من أجل مواجهة نقاط الضعف القائمة، والتي تم تشخيصها من خلال التقرير والأدوات البحثية المختلفة.

وقد انبثق عن التقرير جملة توصيات أهمها: ضرورة سن تشريعات خاصة بحالة الطوارئ، والجهوزية للاستجابة الطارئة، وضرورة إعداد خطة استجابة طارئة شاملة ومتكاملة في محافظة الخليل، بموازنة مخصصة، وآليات واضحة لتوزيع الأدوار والتنسيق ما بين كافة الأطراف ذات الصلة، بما يضمن المأسسة والاستدامة، وتعزيز الاستجابة الوقائية للحالات الطارئة. وضرورة اعتماد اللامركزية في الاستجابة للامتناء والطوارئ، كبديل عن الدور المركزي للحكومة، مع ضرورة تفعيل اللامركزية بالاعتماد على الهيئات المحلية كلاعب أساسي في حشد الإمكانيات المحلية، خاصة وأنها الأكثر تماساً مع المواطنين واحتياجاتهم اليومية، وقدرتها على العمل في المناطق المصنفة (ج)، أو في تقسيمات مدينة الخليل H1 + H2. وضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتاحة لكافة الجهات ذات الصلة في محافظة الخليل، والعمل على اعتماد منظومة للإنذار المبكر للمواطنين في حال أي طارئ، مع ضمان وصولها إلى أكبر عدد من المواطنين، وبتوظيف أدوات ووسائل متعددة، واعتماد مصدر إعلامي موحد ومعتمد لحالات

الطوارئ، وتعزيز الوعي المجتمعي بحالة الطوارئ، والاستجابة، من خلال جهود المؤسسات المختلفة، والعمل على إعداد فرق متطوعين للحالات الطارئة، وضرورة رفد محافظة الخليل بالتجهيزات اللوجستية اللازمة لإنفاذ خطة الطوارئ والاستجابة، وتوفير المخصصات المالية اللازمة، وضرورة اعتماد موازنة طوارئ مخصصة لخطة الاستجابة الطارئة، وتفعيل المساءلة المجتمعية مع الجهات ذات الصلة حول الجهوزية لحالات الطوارئ، من أجل الرقابة على الأداء، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز مبادئ الحوكمة. وإعداد وتجهيز مراكز طوارئ مؤهلة بالمعدات والتجهيزات اللازمة، خاصة في الأماكن والمناطق المهمشة، والمعزولة. وإجراء تدريبات محاكاة لحالة الطوارئ، لرفع الجهوزية المؤسسية، والمجتمعية لحالات الطوارئ، وضرورة الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، والمياه.

منذ السابع من أكتوبر 2023 تشهد فلسطين تصعيداً متسارعاً في سياسة الاحتلال الإسرائيلي وإستراتيجيته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، والتي شملت حرب إبادة في قطاع غزة، أدت إلى ارتفاع عشرات آلاف الشهداء، عدا عن أعداد أكبر من الجرحى، وتدمير شامل للحياة بكافة مقوماتها، وجعل قطاع غزة غير قابل للحياة، إضافة إلى حصار وخنق محافظات ومدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية، بمئات الحواجز والبوابات، وعدوان عسكري خاصة في محافظات شمال الضفة الغربية، وتسريع وتيرة الاستيطان في مناطق الضفة الغربية كافة، عدا عن الخنق الاقتصادي، وفرض واقع سياسي وأمني جديد يهدف إلى تقويض إقامة الدولة الفلسطينية، وفرض الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنفاذ سياسة الضم الناعم للضفة الغربية، عبر نقل صلاحيات وسلطات مدنية إلى الحكم العسكري الإسرائيلي، وإنشاء بنية تحتية معززة للاستيطان، وعزل مناطق الضفة الغربية إلى «كتنونات» صغيرة ومعازل، وصولاً إلى خلق واقع اقتصادي واجتماعي ومعيشي ضاغط على الشعب الفلسطيني.

وفي ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، لم تكن الضفة الغربية بمأمن من العدوان الإسرائيلي، والذي طال كافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واشتد حصارها وإغلاقها بالبوابات الحديدية، والتنكيل بمواطنيها مطلع العام 2025، الأمر الذي يستوجب توفر خطط استجابة لحالات الطوارئ، من قبل الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص، وتكتسب محافظة الخليل أهمية خاصة كونها تشكل الوزن النسبي الأكبر في إعداد المواطنين الفلسطينيين مقارنة بباقي محافظات الضفة الغربية، عدا عن الإطماع الإسرائيلية فيها، والتغول الاستيطاني في أرجاء المحافظة، إضافة إلى تواجده داخل مدينة الخليل، وتقسيم المدينة إلى منطقتي H1+H2.

الهدف من التقرير:

تقييم القدرات المؤسسية والتنظيمية واللوجستية في محافظة الخليل للاستجابة لحالات الطوارئ، وتحديد الاحتياجات مقابل الموارد المتاحة لتعزيز الجاهزية والكفاءة في التعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ، والخروج بتوصيات علمية - عملية لتعزيز الجاهزية في التعامل مع حالات الطوارئ، والاستجابة الطارئة.

أهمية التقرير:

تكمن أهمية التقرير في إعداد خطط استجابة لحالات الطوارئ، استناداً إلى تقييم دقيق للاحتياجات والموارد المتاحة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز الهياكل المؤسسية وتحسين نظم الاتصال والتواصل، وبالتالي تعزيز قدرة المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة على الاستجابة بشكل سريع وفعال، وتوفير بيانات واضحة حول الاحتياجات المختلفة لمواجهة حالات الطوارئ.

منهجية إعداد التقرير:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الوضع الحالي لمحافظة الخليل، بما يشمل:

1. مراجعة الإطار النظري والأدبيات ذات الصلة الخاصة بالاستجابة لحالات الطوارئ، بما يشمل التشريعات، الخطط الوطنية، الدراسات السابقة ذات الصلة، المحلية والعالمية.

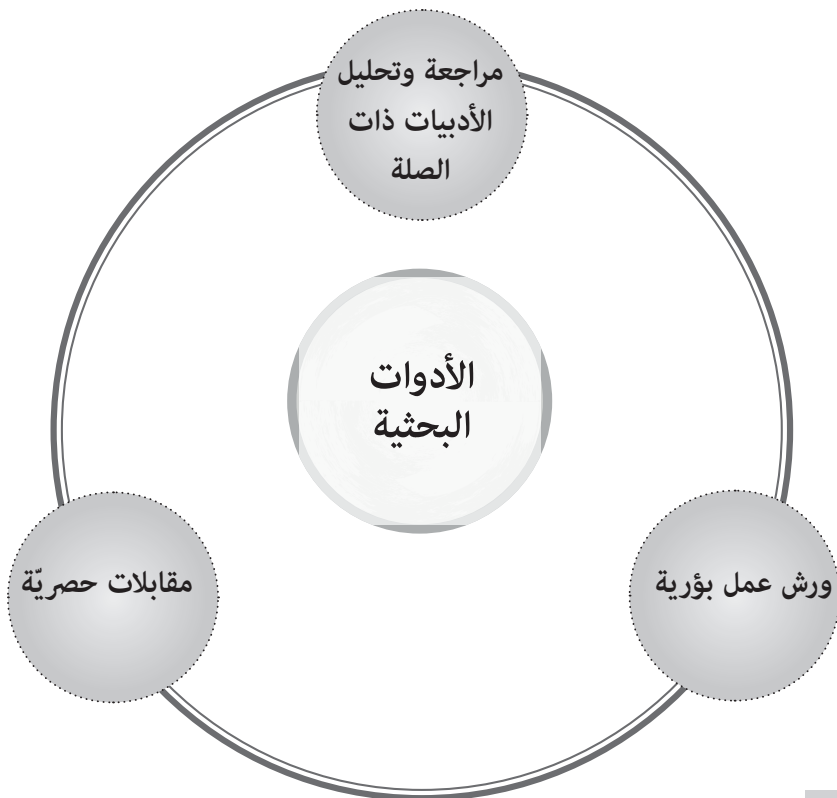
2. إجراء المقابلات المخصصة: حيث تم إجراء مقابلات مع المسؤولين عن إدارة الطوارئ، لجمع بيانات مباشرة حول مستوى التنسيق والجودة العملية للاستجابة.

3. من أجل ضمان الشمولية وإشراك أكبر قدر من أطراف المجتمع الفلسطيني والأطراف ذات الصلة، تم عقد (3) ورش عمل بؤرية مع الأطراف ذات الصلة لنقاش الاستجابة لحالات الطوارئ، شملت:

● **المجموعة البؤرية الأولى:** مع ممثلي المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية (الدفاع المدني، وزارة الصحة، الشرطة، المحافظة....)، للوقوف على الإمكانيات والموارد المتاحة للاستجابة لحالات الطوارئ.

● **المجموعة البؤرية الثانية:** مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، لمناقشة التنسيق مع الجهات الحكومية والقدرات المتاحة لديهم.

- **المجموعة البؤرية الثالثة:** مع ممثلي المجتمعات المحلية: الغرف التجارية، المجالس المحلية، لمناقشة التحديات على مستوى القاعدة الشعبية وقدرتهم على المشاركة في الاستجابة للطوارئ
- 4. تم إعداد رزمة أسئلة حوارية تناقش قضايا الاستجابة الطارئة، ومدى استعدادات، والتحديات التي تواجه ذلك.
- 5. تم جمع وتلخيص ورؤى وأفكار المشاركين والمشاركات في ورش العمل المختلفة، وعرضها في التقرير.
- 6. تم نقاش وتحليل (16) محور تتعلق بالاستجابة الطارئة، إضافة إلى إعداد مصفوفة نقاط القوة والضعف في محافظة الخليل من منظور الاستجابة الطارئة.
- 7. تم إعداد الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة.
- 8. تم اشتقاق توصيات علمية- عملية، بناءً على مخرجات الأدوات البحثية المختلفة من أدبيات سابقة، ورش عمل بؤرية، مقابلات حصرية، وتضمينها في التقرير.

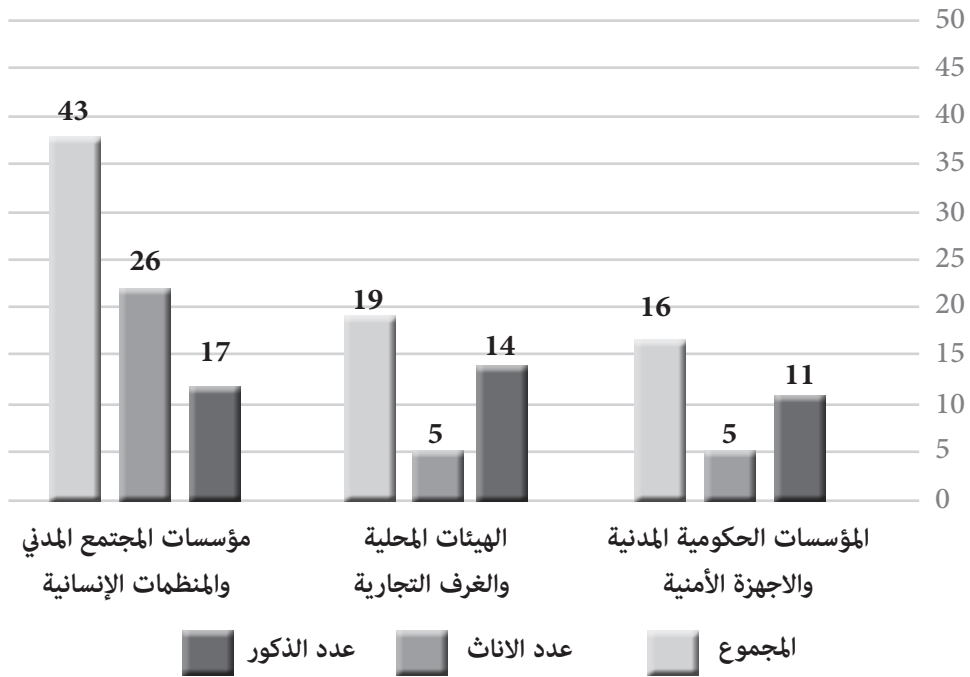


بيانات ورش العمل البؤرية الخاصة بالتقرير:

1. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية والمحافظة حول «القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (16) مشارك ومشاركة.
2. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع الهيئات المحلية والغرف التجارية حول «القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (19) مشارك ومشاركة.
3. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية حول «القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (43) مشارك ومشاركة.

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع
1	المؤسسات الحكومية المدنية والأجهزة الأمنية.	11	5	19
2	الهيئات المحلية والغرف التجارية.	14	5	19
3	مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية.	17	26	43
المجموع		42	36	78

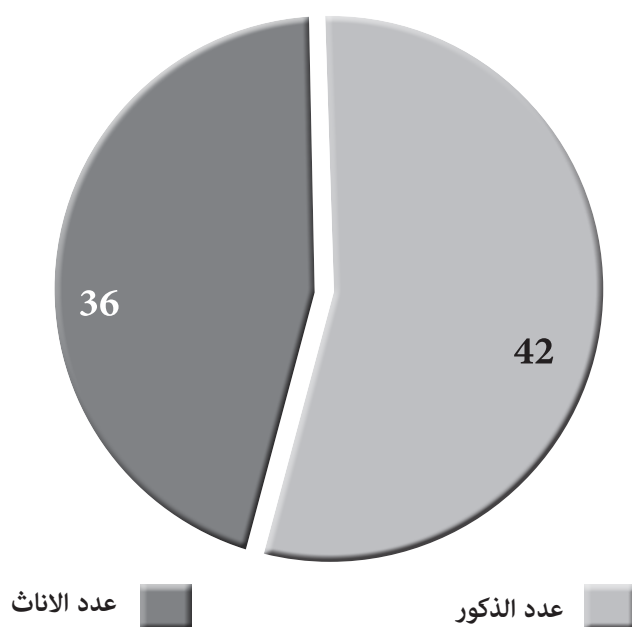
جدول يوضح عدد ورش العمل مع المجموعات البؤرية والمشاركين فيها وتوزيعهم تبعاً لطبيعة الفئة المستهدفة والجنس



شكل يوضح توزيع المشاركين والمشاركات تبعاً لطبيعة الفئة المستهدفة والجنس



شكل يوضح توزيع ورش العمل تبعاً لطبيعة الفئة المستهدفة وحجم المشاركين/ات



شكل يوضح توزيع المشاركين والمشاركات في ورش العمل البؤرية تبعاً للجنس

الفصل الأول

الإطار العام لواقع منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين «محافظة الخليل نموذجاً»

أولاً: الإطار التشريعي الناظم لحالات الطوارئ

نص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة رقم (110) على: عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب، أو غزو، أو عصيان مسلح، أو حدوث كارثة طبيعية، يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. ويجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه. ويجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية. ويحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ وذلك لدى أول اجتماع عند المجلس عقب إعلان حالة الطوارئ أو في جلسة التمديد أيهما أسبق وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن⁽¹⁾.

كما تطرقت العديد من التشريعات إلى حالة الطوارئ منها:

- قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، حيث نصت المادة رقم (15) على: وظائف الهيئات المحلية، ومنها ما ورد في الفقرة رقم (12) والتي نصت على: اتخاذ الاحتياطات لمواجهة أخطار السيول والفيضانات ومنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة واتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين⁽²⁾.
- قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998، حيث نصت المادة رقم (5) على: تختص المديرية العامة للدفاع المدني بما يلي:

[1] جميع أعمال الدفاع المدني بما في ذلك إعداد المشروعات وخطط العمل والإشراف على تنفيذها وتدريب ما يلزم من أدوات ومهمات ودراسة أحدث وسائل الدفاع المدني وطرق نشر تعليمها بين الجمهور.

[2] اتخاذ الإجراءات الضرورية مع اللجان المعنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ في الأحوال التي يقررها رئيس السلطة الوطنية.

[3] توعية المواطنين بأعمال الدفاع المدني والتعاون مع فرقها وتوزيع النشرات والإعلانات المتعلقة بعملها في زمن السلم والحرب.

(1) القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم (110).

(2) قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، المادة رقم (15)

في حين نصت المادة (7) على تشكيل المجلس الأعلى للدفاع المدني برئاسة وزير الداخلية، وعضوية 15 جهة رسمية، ونصت المادة رقم (12) على « اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة أي حدث طارئ»، كما نصت المادة رقم (24) على « يجوز للوزير في حالات الطوارئ أن يتخذ الإجراءات الإضافية التالية من أجل مصلحة الدفاع المدني: 1- وضع اليد على جميع وسائل النقل وأدواتها، وقطع غيارها وجميع لوازمها وتقييد بيعها وتنقلاتها وتنقلات سائقيها.

2 - وضع اليد على المواد القابلة للاشتعال على اختلاف أنواعها وتقييد التصرف وكيفية تخزينها.

3 - تكليف أي شخص من ذوي المقدرة والخبرة أن يساهم في خدمات الدفاع المدني، وإذا كان من ذوي المهن الحرة فعليه أن يضع الأدوات التي يعمل بها تحت تصرف سلطات الدفاع المدني.

4 - انتداب أي موظف حكومي للقيام بخدمة تتعلق بالدفاع المدني للمدة الضرورية.

5 - تكليف أية وزارة أو بلدية أو أية مؤسسة أهلية انتداب أحد موظفيها المسؤولين ليعمل كضابط اتصال بين دائرته والمديرية العامة للدفاع المدني بغية تنسيق العمل بالسرعة الممكنة.

6 - وضع اليد على مصادر المياه والكهرباء وأدواتها وجميع لوازمها وتكليف المسؤولين عن إدارة تلك المصادر والموظفين فيها بإدارتها بصورة فعالة.

7 - وضع اليد على المواد الغذائية وجميع المواد الأخرى على اختلاف أنواعها التي تعتبر ضرورية لاستقرار المعيشة وتيسير الحياة العادية، وتقييد التصرف بتلك المواد وكيفية تخزينها.

8 - إصدار أية قرارات أخرى تملئها مصلحة الدفاع المدني⁽³⁾.

● مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003م بشأن اختصاصات المحافظين، والذي نص في المادة رقم (5) على: اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث ذات الأهمية⁽⁴⁾.

(3) قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998،

(4) مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003م بشأن اختصاصات المحافظين، المادة رقم (5)

- قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004، حيث نصت المادة رقم (54) على «وفقاً لأحكام القانون، للوزير الحق في أحوال الطوارئ والكوارث، أن يأمر باستعمال أي مؤسسة صحية، أو جزء منها، في الأغراض التي يراها ضرورية⁽⁵⁾» .
- مقترح مشروع قانون بشأن إدارة مخاطر الكوارث في دولة فلسطين للعام 2016، والذي لم يتم إقراره لغاية إعداد هذا التقرير.

ثانياً: الإطار المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة الطارئة وإدارة حالة الطوارئ،

عملت الحكومة الفلسطينية على تشكيل لجان للتعامل مع حالات الطوارئ، وظهر ذلك في السنوات الأخيرة أبان أزمة كوفيد-19 - «جائحة كورونا»، أو خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر 2023، كما تم تشكيل لجان على مستوى المحافظات، إضافة إلى تأسيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، ولكن دون إطار مؤسسي متكامل، يتضمن خطة إستراتيجية وطنية للاستجابة الطارئة والشاملة لحالات الطوارئ مع موازنات مخصصة، وتوزيع واضح للأدوار، وقاعدة بيانات موحدة، تضمن فعالية المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية، والهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقوى الوطنية في التعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ، وآليات الاستجابة الطارئة المبنية على إطار مؤسسي متكامل، وخطة عمل، هذا النقص في الإطار المؤسسي، يضعف القدرة على التكيف السريع والفعال مع الظروف المتغيرة. خاصة مع التهديدات التي يفرضها الاحتلال، إضافة إلى استمرار اعتماد النهج المركزي في عمل خطط الاستجابة.

ثالثاً: الموارد البشرية واللوجستية،

بشكل عام يوجد ضعف في توفر الموارد البشرية واللوجستية الخاصة بالاستجابة الطارئة في فلسطين، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من قدرة المؤسسات على اختلاف أنواعها على تنفيذ خطط الطوارئ بشكل فعال، حيث أن النقص في تأمين الموارد البشرية واللوجستية، يؤثر على جميع جوانب الاستجابة، بدءاً من توفير الموارد الأساسية مثل المعدات واللوجستيات، وصولاً إلى تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المعنية⁽⁶⁾ . وفي هذا المجال توجد ضرورة في ظل الحالة الطارئة في فلسطين، تعزيز الجهوزية اللوجستية والبشرية، وتوفيرها في المناطق الفلسطينية

(5) قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004، المادة رقم (54)

(6) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2024. مؤتمر أمان السنوي "النزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين". رام الله - فلسطين.

المختلفة، وليس فقط في مراكز المحافظات، أو المدن الرئيسية، خاصة وأن فروع الوزارات «المديريات» ومقار الأجهزة الأمنية ما زالت تتركز في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية في الضفة الغربية، مع وجود كم كبير من البلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، بعيدة جغرافياً عن مراكز المحافظات، ولا يوجد تواصل جغرافي آمن فيما بينها، خاصة بعد الحواجز والبوابات الإسرائيلية ما بعد السابع من أكتوبر 2023.

رابعاً: الموارد المالية والموازنات المخصصة

لا يمكن الاستعداد السليم لحالات الطوارئ، والاستجابة لها دون توفر موارد مالية مخصصة، وموازنات كافية، ومن خلال مراجعة الموازنة العامة 2024، يلاحظ أنه لم تخصص موازنة خاصة لخطة استجابة طارئة، وإنما تم تخصيص (18) مليون شيكل كاحتياطات مالية⁽⁷⁾. كما أن الموازنات المخصصة للجهات ذات الصلة بالاستعداد والجوزية لحالات الطوارئ مثل الأجهزة الأمنية، بما يشمل جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، تتركز على بند الرواتب والأجور وليس على النفقات التطويرية، فتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر 12/2024، فقط بلغت نسبة الإنفاق الفعلي على الرواتب والأجور من موازنة قطاع الأمن (84.3%) في حين كان الإنفاق التطويري في قطاع الأمن فقط (2.6) من إجمالي النفقات المخصصة لقطاع الأمن⁽⁸⁾.

ملخص الفصل الأول:

في ضوء العرض السابق، يلاحظ أن هناك تحديات ومعوقات في واقع منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين، إن كان على مستوى عدم توفر الإطار التشريعي المتكامل، أو عدم اكتمال الإطار المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة الطارئة وإدارة حالة الطوارئ، أو ضعف الموارد البشرية واللوجستية، إضافة إلى شح الموارد المالية والموازنات المخصصة لحالات الطوارئ والاستجابة، الأمر الذي يتطلب العمل على ردم الفجوات القائمة، من خلال معالجة التحديات، واكمال الإطار العام الناظم للاستجابة الطارئة في فلسطين.

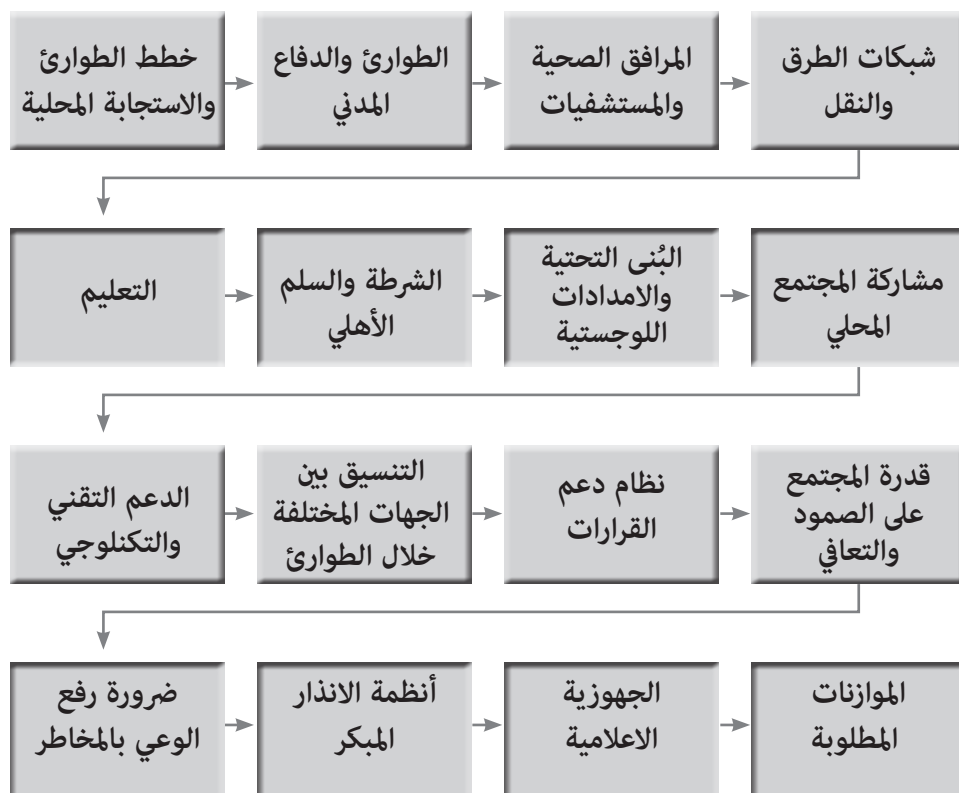
(7) كتاب الموازنة العامة 2024.

(8) تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر 12/2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 30/1/2025.

الفصل الثاني

تحليل جاهزية محافظة الذليل للتعامل مع حالات الطوارئ

تبعاً لمخرجات ورش العمل البؤرية مع المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والهيئات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى المقابلات المخصصة مع الجهات ذات الصلة، وتحديدًا مكتب محافظ محافظة الخليل، وبلدية الخليل، وكل من جهاز الشرطة ومديرية الدفاع المدني، فقد تم تحليل جاهزية محافظة الخليل للتعامل مع حالات الطوارئ ضمن المحاور التالية:



المحور الأول: خطط الطوارئ والاستجابة المحلية في محافظة الخليل

تتوافر خطط طوارئ لدى مكتب محافظ الخليل، وكذلك خطة لبلدية الخليل اعتمدت على الممارسات الفضلى العالمية فيما يتعلق بـ «منعة المدن»، وتم إعداد خطة المنعة للبلدية للأعوام 2024-2027، بالموازاة مع الخطة الإستراتيجية التنموية 2024-2027، إضافة إلى خطط لدى القطاعات المختلفة مثل جهاز الدفاع المدني، ومديريات التربية والتعليم، كما تتوافر لدى وزارة الحكم المحلي خارطة مخاطر في محافظة الخليل تقوم على متابعتها الهيئات المحلية في كل منطقة. إضافة غرفة عمليات مشتركة مركزية، مع قاعدة بيانات مشتركة فيما بينها، ولكن لا توجد خطة واحدة تكاملية لكامل محافظة الخليل مع موارد مالية محددة.

وضمن هذا السياق، أشار م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل في مقابلة خاصة معه إلى انه توجد لجنة طوارئ لمحافظة الخليل، برئاسة المحافظ وعضوية الأطراف ذات الصلة. وتتوفر خطة للتعامل مع حالات الطوارئ، والاستعداد قبل وقوع أي طارئ، وعمليات الاستجابة في حالة حدوث الحالة الطارئة، ومرحلة التعافي بعد حدوث الحالة الطارئة، ولجنة الطوارئ تتكون من كل المؤسسات الحكومية المنبثقة من المجلس التنفيذي للمحافظة وتشمل أيضاً القطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية وملتقى رجال الأعمال، والنقابات الصناعية ونقابات المواد الغذائية، وتشمل أيضاً الهيئات والمجالس المحلية.

وتبعاً لتكليف معالي وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني، فيوجد إعداد لخطة طوارئ وطنية شاملة، وهي قيد المتابعة من جهاز الدفاع المدني والهلال الأحمر الفلسطيني، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، وتوجد خطط طوارئ مخصصة للجهات المختلفة، مثل خطة الطوارئ لمديريات الصحة، خطة الطوارئ لمديريات التربية والتعليم.

كم توجد ضرورة أن يتم إعداد خطط طوارئ واستجابة قطاعية شاملة، ومأسستها بشكل مهني، مثلاً، توجد ضرورة لإعداد خطة طوارئ واستجابة للقطاع الصحي، ليشمل كافة المؤسسات ذات الصلة من مؤسسات حكومية أو أهلية أو قطاع خاص، تعمل ضمن خطة متكاملة، وموازنات مخصصة وقواعد بيانات، وهدفها الاستجابة الطارئة وتوفير الخدمة الصحية للمواطنين، وتتكامل تلك الخطط القطاعية معاً،

لتشكل بمجموعها خطة الطوارئ الشاملة للمحافظة، وضرورة تشكيل الهيئات المحلية لوحادات إدارة الكوارث، وتفعيلها، كونها ستساهم في دعم ورفد الخطة الشاملة⁽⁹⁾. وفي مقابلة خاصة مع د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، أشارت إلى أن بلدية الخليل عملت على تشكيل لجنة طوارئ، مع فرق عمل متخصصة، وبرامج عمل إجرائية، وعملت البلدية من خلال برنامج الطوارئ على التنسيق مع الهيئات المحلية المجاورة، والجهات ذات الصلة من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، كما اعتمدت بلدية الخليل على الممارسات الفضلى العالمية فيما يتعلق بـ «منعة المدن» في إعداد خطة المنعة للبلدية للأعوام 2024-2027، بالموازاة مع الخطة الإستراتيجية التنموية 2024-2027، وعملت البلدية على تقييم وضع مدينة الخليل القائم من خلال جملة مؤشرات معتمدة عاليا (48) مؤشر، ضمن خطة «منعة المدن» من أجل العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف ما أمكن، وأعدت الخطة التي تسعى لتحقيق المؤشرات العالمية لمنعة المدن في مدينة الخليل، وبنهج تشاركي مع كافة الجهات ذات الصلة من مؤسسات رسمية وأهلية ومواطنين.

وعلى الرغم من وجود خطة طوارئ لدى بلدية الخليل، ووجود خطط عمل للطوارئ والاستجابة للجهات الأخرى، رسمية أو أهلية أو قطاع خاص، إلا أن تلك الخطط ينقصها التكاملية وتوحيد الجهود والموارد، كون «المنعة» تستوجب تكاملية الجهود معاً، وضمن خطة شاملة.

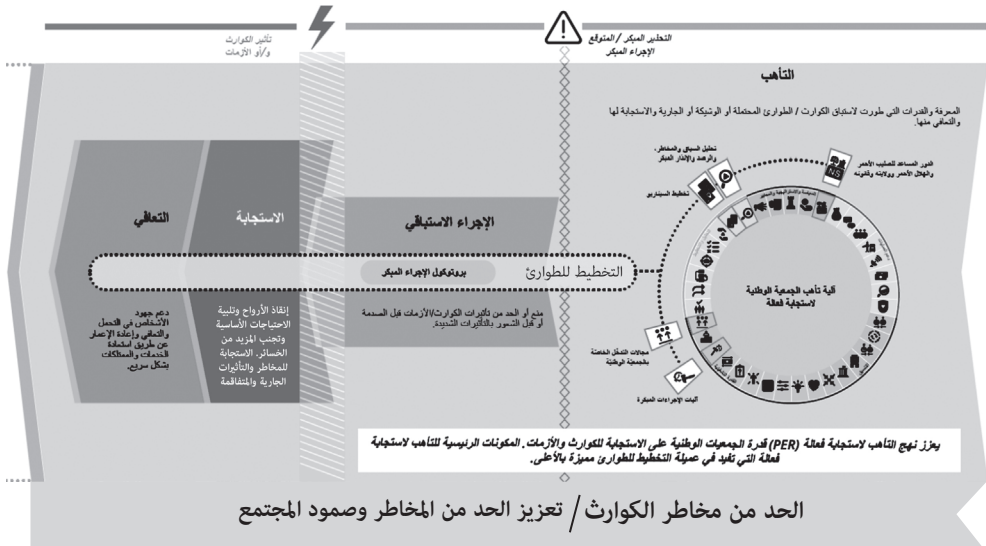
وفي هذا السياق توصي د. شرباتي بضرورة العمل على إعداد خطة منعة متكاملة «إستراتيجية» بتكامل جهود كافة المؤسسات ذات الصلة (قطاع حكومي، هيئات محلية، قطاع خاص، مؤسسات مجتمع مدني)، من خلال خطة شاملة ومتكاملة، تتضمن تكامل للموارد، وتوحيد قواعد البيانات، وتضع نصب عينيها «المواطن أولاً»، والارتقاء بواقع الخدمات المقدمة للمواطنين⁽¹⁰⁾.

مرفق مخطط استرشادي للطوارئ ضمن سلسلة إدارة مخاطر الكوارث لجمعية الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر⁽¹¹⁾

(9) مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.

(10) مقابلة حصرية مع د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، شباط 2025.

(11) كيفية إجراء عملية التخطيط للطوارئ، من إصدارات جمعية الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر، 2020.



المحور الثاني: خدمات الطوارئ والدفاع المدني

توجد خطة عمل مكتوبة- ومتكاملة لجهاز الدفاع المدني للاستجابة الطارئة، تقوم على تقسيم محافظة الخليل إلى 10 قواطع عمل، كما هو موضح في الشكل المرفق (12):

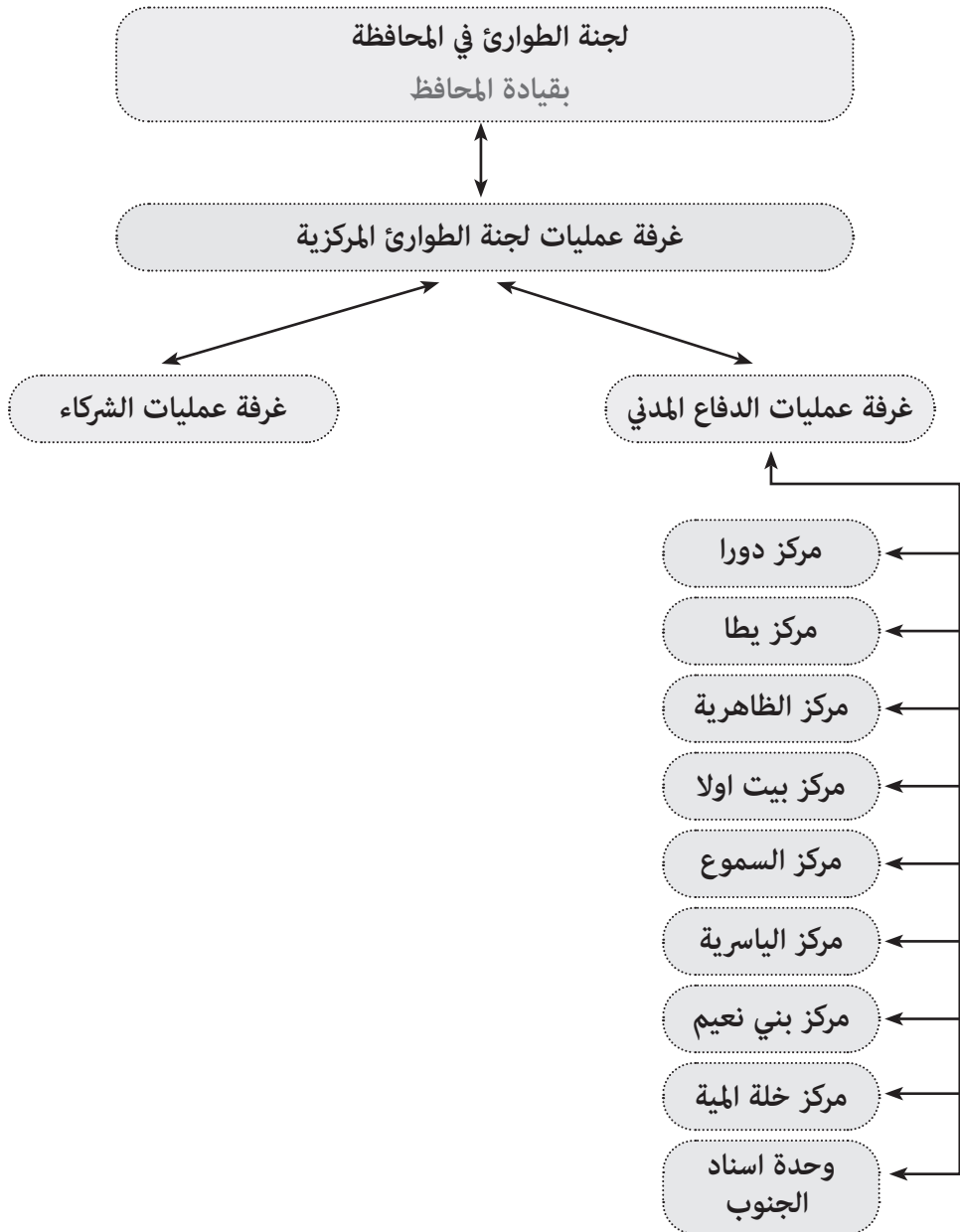


(12) في مدينة الخليل، البلدية هي المسؤولة عن خدمات الإطفاء.

سيناريو الاغلاقات والحرب⁽¹³⁾ :

- إثر العدوان على قطاع غزة وحصار المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، عمل جهاز الدفاع المدني على إعداد سيناريو جديد لتقسيم المحافظة إلى 5 قواطع رئيسية:
1. الوسط: يضم كل من المدينة - تفوح - بيت كاحل يتم تقديم الخدمة من قبل (بلدية الخليل) بالشراكة مع البلديات والمجالس القروية.
 2. القاطع الشرقي: يضم كل من يطا - السموع - الفوار - الحدب - مسافر يطا - خلة المية، يتم تقديم الخدمة من قبل المراكز المتواجدة بالقطاع وهي (مركز يطا - مركز السموع - مركز خلة المية) بالشراكة مع البلديات والمجالس القروية.
 3. القاطع الشمالي الشرقي: يضم كل من بني نعيم - شيوخ - سعي - شيوخ العروب - العروب، يتم تقديم الخدمة من قبل المراكز المتواجدة بالقطاع وهو (مركز بني نعيم) بالشراكة مع البلديات والمجالس القروية.
 4. القاطع الجنوبي الغربي: يضم كل من دورا - الظاهرية - بيت عوا - إذنا - الياصرية - الرماضين، يتم تقديم الخدمة من قبل المراكز المتواجدة بالقطاع وهي (مركز دورا - مركز الياصرية - مركز الظاهرية) بالشراكة مع البلديات والمجالس القروية.
 5. القاطع الشمالي: يضم كل من حلحول - بيت أمّر - صوريّف - ترقوميا - بيت أولا - خاراس - نوبا، يتم تقديم الخدمة من قبل المراكز المتواجدة بالقطاع وهي (مركز بيت أولا - وحدة دعم وإسناد الجنوب) بالشراكة مع البلديات والمجالس القروية.

(13) جهاز الدفاع المدني، مديرية الخليل، عرض جهوزية الدفاع لحالات الطوارئ، كانون ثاني 2025.



شكل يوضح هيكلية لجنة الطوارئ، وغرفة عمليات الدفاع المدني في محافظة الخليل

معيقات وتحديات خدمات الدفاع المدني:

1. ضعف الموارد اللوجستية.

2. قلة عدد الأفراد.

3. نقص الموازنات المخصصة.

الحلول للتخفيف من أثر التحديات:

1. تدريب فرق متطوعين، وتأهيلهم.

2. رفع الموازنات المخصصة.

المحور الثالث: المرافق الصحية والمستشفيات

تبعاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فيبلغ عدد المستشفيات الحكومية في محافظة الخليل (5) مستشفيات، إضافة إلى (127) مركز للرعاية الصحية الأولية⁽¹⁴⁾. كما تتوفر مستشفيات خاصة وأهلية ومراكز صحية متنوعة في المحافظة، ومع ذلك أشار المشاركون والمشاركات في ورش العمل البؤرية إلى حاجة محافظة الخليل إلى مزيد من المستشفيات والمراكز الصحية، خاصة خارج المدينة، إضافة إلى أهمية تشغيل المستشفيات في دورا وحلول بشكل كامل، إضافة إلى ضرورة توفير مراكز طوارئ في التجمعات السكانية خاصة المعزولة بفعل الحواجز والبوابات التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي، وازدادت إثر السابع من أكتوبر 2023، علماً أنه خلال إعداد التقرير استشهدت امرأة فلسطينية من بلدة سعين، بعد إعاقة جيش الاحتلال الإسرائيلي نقلها إلى المستشفى عند حاجز «بيت عينون» شمال شرق الخليل، إذ كانت تعاني أعراض جلطة قلبية⁽¹⁵⁾.

(14) موازنة المواطن لوزارة الصحة الفلسطينية 2024.

(15) الخليل: استشهاد مواطنة من سعين بعد أن أعاق الاحتلال نقلها إلى المستشفى، وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"

<https://www.wafa.ps/pages/details/112340> 22/1/2025

كذلك تفتقد محافظة الخليل إلى مستودعات للأدوية، حيث أن مخازن وزارة الصحة تقع في منطقة شمال الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل تحدياً حال تم قطع الطرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا السياق أشار م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، إلى أنه يتم العمل والتنسيق حالياً مع وزارة الصحة، لإنشاء مستودعات للأدوية والمستلزمات الصحية في منطقة الخليل، من أجل رفع الجاهزية لحالات الطوارئ⁽¹⁶⁾.

المحور الرابع: جاهزية شبكات الطرق والنقل

من خلال ورش العمل المجتمعية واللقاءات مع الأطراف ذات الصلة، توجد إشكالية في شبكات الطرق، والبنية التحتية للنقل، ومدى قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات أثناء الكوارث أو تسهيل الإخلاء في حالات الضرورة، خاصة في ظل حالة الإغلاق التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر، وتقطيع أوصال المحافظة، إضافة إلى إشكاليات تتعلق بالازدحام المروري في مدينة الخليل، خاصة مع وجود شوارع رئيسية محدودة، الأمر الذي يعيق تنفيذ خطط الطوارئ، وبخاصة إلى خطط بديلة لتعزيز مرونة التصرف في حالات الطوارئ، على سبيل المثال، كان الازدحام المروري، واغلاقات الشوارع من الأسباب الرئيسة لإعاقة عمليات الإطفاء إبان حريق مصنع رويال في العام 2024.

المحور الخامس: خدمات التعليم

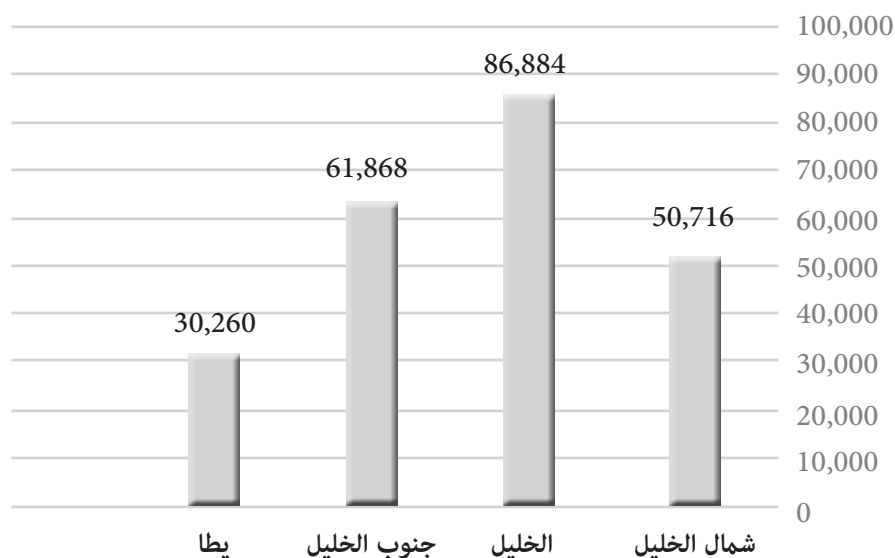
تبعاً لبيانات الكتاب التربوي الإحصائي 2023/2024، فيبلغ عدد المدارس في مديريات محافظة الخليل (655) مدرسة ما بين حكومية وخاصة وتتبع وكالة الغوث، بها (229,728) طالب وطالبة، موزعين على النحو التالي⁽¹⁷⁾ :

(16) مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.

(17) الكتاب التربوي الإحصائي 2023/2024، الصادر عن وزارة التربية والتعليم، 2024.

المديرية	عدد المدارس	الطلاب
شمال الخليل	134	50,716
الخليل	212	86,884
جنوب الخليل	206	61,868
يطا	103	30,260
المجموع	655	229,728

وبالتالي يشكل طلاب وطالبات محافظة الخليل بمديرياتها الأربع (29%) من إجمالي عدد الطلاب والطالبات في محافظات الضفة الغربية.



شكل يوضح توزيع طلاب وطالبات المدارس في مديريات محافظة الخليل

تبعاً لممثلي وزارة التربية والتعليم «مديريات الخليل»، والمؤسسات ذات الصلة من المشاركين في ورش العمل البؤرية، فتوجد في محافظة الخليل خطط طوارئ لكل مديرية من مديريات التربية والتعليم الأربع في المحافظة، حيث تم إعداد خطط عمل طوارئ لكل مديرية (شمال الخليل، وسط الخليل، جنوب الخليل، يطا) تشمل آليات الدوام حالة الطوارئ، وإعادة توزيع المعلمين والمعلمات حالة الطوارئ أو الاغلاقات، وتم اعتماد منهجية لا مركزية في التعامل مع الحالات الطارئة، إن كان على مستوى المحافظة أو المديرية أو المدرسة، إضافة إلى مرونة التحوّل للتعليم الإلكتروني في حالات الطوارئ، إن كان على مستوى المحافظة، أو المديريات، أو التجمعات السكانية، أو حتى المدارس.

المحور السادس: مراكز الشرطة والسلم الأهلي

تتوفر لدى جهاز الشرطة خطة للتعامل مع الحالات الطارئة، وإعادة توزيع أفراد الجهاز، لضمان الأمن والسلم المجتمعي، مع وجود معيقات في العمل في المناطق المصنفة (C)، وتبعاً للمشاركين في ورش العمل المجتمعية، فإنه يوجد تنسيق بمستوى جيد من الفعالية من بين الأجهزة الأمنية المختلفة، وتوجد غرفة عمليات مشتركة، تعمل على مدار الساعة، ويتم إسناد جهاز الشرطة إن تتطلب الأمر، ومع ذلك أشار المشاركون في ورش العمل البؤرية، إلى ازدياد حالات السرقة بعد أحداث السابع من أكتوبر باستغلال الاقتحامات والاضغلال الإسرائيلية.

المحور السابع: تجهيزات البنى التحتية والإمدادات اللوجستية

لا يتوفر في محافظة الخليل ملاجئ عامة، ولا يتم تضمينها في مشاريع البناء العام أو الخاصة، وتركز خطط الإخلاء على استخدام المدارس، فيما يتوافر في محافظة الخليل مخزون جيد من الإمدادات الغذائية، وتبعاً لممثل وزارة الاقتصاد الوطني فيتوفر المحافظة مخزون سلعي من المواد الغذائية الأساسية لمدة 6 أشهر، في حين توجد إشكاليات في إمدادات الطاقة، بسبب عدم وجود مخازن كافية للبترو، والاعتماد في الطاقة الكهربائية من إسرائيل، ومحدودية المصادر البديلة مثل الطاقة الشمسية،

كذلك محدودية الموارد المائية، والاعتماد على الشركات الإسرائيلية المزودة للمياه، مما يهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة في محافظة الخليل.

وفي هذا السياق أشار م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، في مقابلة خاصة أنه تم التعميم على محطات الوقود بتوفير مخزون احتياطي لديها للحالات الطارئة، ضمن خطة الاستعداد والاستجابة الطارئة⁽¹⁸⁾.

وفي هذا السياق أشارت د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، إلى أن البلدية تعمل على توفير بدائل حيوية للطاقة، مثل التحول جزئياً نحو الطاقة الشمسية، أو توفير موارد للمياه، وضمن المحددات ذات الصلة والإمكانيات المتاحة⁽¹⁹⁾.

المحور الثامن: مشاركة المجتمع المحلي

توجد إشكالية في مشاركة المجتمع المحلي في التدريب والاستعداد على مواجهة الطوارئ، مما يسهم في زيادة استعدادهم للاستجابة بسرعة، خاصة وأن محافظة الخليل بها زخم سكاني كبير، بحاجة إلى رفع الوعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ليكون رافد لفرق الطوارئ في التعامل مع الحالات الطارئة.

وقد عمل جهاز الدفاع المدني على تشكيل 21 فرقة متطوعين في محافظة الخليل، والخطة المعتمدة لدى الجهاز تتضمن رفعها إلى 30 فرقة، تضم مجموعات متجانسة مثل: فرق رياضية، طلاب جامعات، شباب عائلات، فرق دفع رباعي وغيرها.

المحور التاسع: الدعم التقني والتكنولوجي

ما زالت هناك إشكالية فيما يتعلق بالدعم التقني والتكنولوجي، حيث لا تتوافر قاعدة بيانات موحدة لكافة المؤسسات ذات الصلة في محافظة الخليل، إن كان على مستوى البيانات المتعلقة بعمليات الإغاثة، أو توزيع المساعدات على الأسر والأفراد المحتاجين، أو على مستوى دعم صنع القرارات. علماً أن جهاز الدفاع المدني لديه قاعدة بيانات جيدة خاصة بها، وكذلك الهيئات المحلية، ووزارة التنمية الاجتماعية،

(18) مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.

(19) مقابلة حصرية مع د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، شباط 2025.

ولجنة الطوارئ في المحافظة، وبلدية الخليل، ولكن الأمر بحاجة إلى تكاملية في البيانات وتشاركية فيها، بشكل يسهل عمليات اتخاذ القرارات، وكذلك يمنع أي ازدواجية في تلقي الخدمات، إضافة إلى ضرورة توفر قاعدة بيانات دقيقة، وشاملة. وقد أشار ممثلو مؤسسات المجتمع المدني إلى عدم توفر قاعدة بيانات للأشخاص من ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة، من أجل التدخل لدعمهم ومساعدتهم حال أي ظرف طارئ، الأمر الذي يمكن أن يهدد حياتهم.

المحور العاشر: درجة التنسيق بين الجهات المختلفة خلال الطوارئ

يوجد تنسيق بين الهيئات الحكومية خاصّة فيما يتعلق بحالات الطوارئ، مع وجود لجنة طوارئ على مستوى المحافظة، والتي تضم الجهات ذات الصلة، وكذلك المجلس التنفيذي برئاسة المحافظ، والذي يضم مدراء المؤسسات الرسمية، وتوجد لجنة طوارئ فاعلة. ومع ذلك توجد ضرورة لمأسسة هذا التنسيق والعمل ضمن قطاعات متخصصة بلجان تمثل كافة أركان القطاع مثل القطاع الصحي، بحيث يشمل المؤسسات الصحية في القطاع الحكومي والأهلي والخاص، إضافة إلى المؤسسات ذات الصلة. وفي هذا السياق أشار م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، في مقابلة خاصة إلى وجود لجنة طوارئ على مستوى المحافظة، تعمل على التنسيق بين الجهات المختلفة من مؤسسات حكومية، وأجهزة أمنية، وهيئات محلية، وقطاع خاص، ومؤسسات مجتمع مدني، كما يتم التنسيق مع الجهات ذات الصلة حال وقوع أي أزمة أو حالة طارئة⁽²⁰⁾.

المحور الحادي عشر: نظام دعم القرارات

توجد نظم دعم قرارات محلية، مثل تقديرات الحالات الطارئة على المستوى المحلي، خاصة فيما يتعلق بالطوارئ المتعلقة بالأحوال الجوية، وغيرها، كما تتوافر دوائر للتخطيط على مستوى مكتب المحافظ أو في المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وتوجد إجراءات للوقاية المستمرة من خلال عمل المؤسسات الحكومية مثل الاشغال

(20) مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.

العامّة والإسكان أو وزارة الحكم المحلي والهيئات المحليّة المختلفة، إضافة إلى تنفيذ عمليات إخلاء إن كان على مستوى المدارس أو المؤسسات العامّة، ولكن توجد إشكالية في مأسسة نظم دعم القرارات بشكل مؤسسي وممنهج، وتوفر البيانات التحليلية بالوقت المناسب والسرعة المطلوبة.

المحور الثاني عشر: قدرة المجتمع على الصمود والتعافي السريع بعد الكوارث

توجد برامج موجهة للمجتمع المحلي لإعداده لحالات الطوارئ، إن كان على مستوى المؤسسة الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تدريبات على الإخلاء، أو تدريبات على الإسعافات الأولية، ولكن لا تبقى هذه جهود مبعثرة وغير متكاملة، وتوجد شرائح كبيرة من المجتمع الفلسطيني غير مهيأة لحالات الطوارئ، أو للصمود في حال الحصار أو الحرب، أو التعافي السريع بعد الكوارث، كما أنه لا توجد برامج على مستوى الاقتصاد الكلي لدعم أصحاب الأعمال الصغيرة وتقديم حوافز للشركات لإعادة التوظيف، وتجاوز حالات الانكماش الاقتصادي، من أجل استعادة التعافي بعد الكوارث، ومن أمثلة ذلك، لا توجد برامج على المستوى الوطني أو مستوى محافظة الخليل، لاحتواء العمال المسرحين من أعمالهم داخل الخط الأخضر منذ السابع من أكتوبر 2023، وعددهم يصل إلى حوالي (205) ألف عامل فلسطيني.

المحور الثالث عشر: ضرورة رفع الوعي بالمخاطر،

أجمع المشاركون في ورش العمل البؤرية من الأطياف المختلفة «حكومية، أهلية، هيئات محلية، قطاع خاص»، إلى وجود إشكالية في مستوى عمليات رفع الوعي بالمخاطر في المجتمع الفلسطيني، خاصة في محافظة الخليل، الأمر الذي يتطلب خطة عمل إعلامية حول الوعي بالمخاطر الكامنة، وتعزيز الاستعداد والتأهب للطوارئ، وتوظيف تكنولوجيا مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الاستجابة.

المحور الرابع عشر: أنظمة الإنذار المبكر

لا تتوافر أنظمة للإنذار المبكر في فلسطين، وتوجد تحديات تتعلق بذلك، ويعمل حالياً

جهاز الدفاع المدني على إعداد خطة تطبيقية للإنذار المبكر، تعتمد على مخرجات التكنولوجيا، وبتوظيف عدة محاور وأدوات تقنية، ومع ذلك توجد ضرورة للعمل على توفير منظومة إنذار مبكر للمواطنين، من خلال تطبيق عبر أجهزة الهواتف الذكية أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.

المحور الخامس عشر: الجهوزية الإعلامية

توجد إشكالية في فلسطين عموماً، ومن ضمنها محافظة الخليل، في موضوع الجهوزية الإعلامية، حيث لا تتوافر جهوزية إعلامية لحالات الطوارئ على المستوى الوطني أو المحلي، فمثلاً لا يوجد ناطق رسمي محدد ومعلوم للمواطنين للإعلان عن أي حالة طارئة أو تعليمات للمواطنين، كذلك لا توجد على مستوى المحافظة جهة واحدة محددة للإعلان عن حالة الطوارئ أو التعليمات الخاصة بها، ويوجد تعدد وتداخل وتشتت في مصادر المعلومات الخاصة بحالة الطوارئ، بحاجة إلى توحيد وتوثيق، حتى لا يتم إرباك المجتمع المحلي، وحتى لا يتم حدوث تشتت وتداخل، و/أو دخول مصادر إعلامية غير معتمدة على المشهد الإعلامي.

المحور السادس عشر: الموازنات المخصصة لحالات الطوارئ

لا تتوافر موازنات مخصصة لحالة الطوارئ والاستجابة في فلسطين، وضمن مخصصات الموازنة العامة، كما لا توجد مخصصات مالية على مستوى محافظة الخليل، كذلك فإن الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، والهيئات المحلية، تشكّل تحدياً أمام توفير موازنات مخصصة لحالات الطوارئ.

وفي هذا السياق أشار م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، في مقابلة خاصة، إلى أنه تم إعداد دراسة أولية لخطة طوارئ في محافظة الخليل بمشاركة الهيئات المحلية والجهات ذات الصلة، وإشراف لجنة الطوارئ في المحافظة انبثاقاً من توجهات المجلس الأعلى للدفاع المدني، وتم تحديد موازنة لتلك الخطة بحوالي 5 مليون شيكل⁽²¹⁾.

(21) مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.

من جانبها أشارت د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، في مقابلة خاصة، إلى أنه يوجد صندوق مخاطر في بلدية الخليل، تتوافر فيه موازنة للاستجابة الطارئة، ولكن الاحتياجات الطارئة بحاجة إلى توافر موازنات أكبر ومستدامة، وبتكامل جهود كافة المؤسسات ذات الصلة⁽²²⁾.

مصفوفة نقاط القوة والضعف المرتبطة بالجهوزية لحالات الطوارئ في محافظة الخليل

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود مؤسسات حكومية وهيئات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني فاعلة وقوية.	عدم مأسسة الاستجابة لحالات الطوارئ، من خلال وجود خطة استجابة إستراتيجية ومتكاملة.
وجود خطط طوارئ واستجابة قطاعية.	عدم وجود موازنة مالية مخصصة لخطة الاستجابة الطارئة.
خبرة مسبقة في التعامل مع الحالات الطارئة.	عدم توفر مصدر معتمد للمعلومات «مرجعية إعلامية لحالة الطوارئ».
قطاع خاص متمكن، ولديه إمكانيات لوجستية ومادية وموارد بشرية.	عدم توفر قاعدة بيانات موحدة وتشاركية مع الجهات ذات الصلة.
وجود غرفة طوارئ دائمة في المحافظة.	عدم توفير أنظمة إنذار مبكر فاعلة.
إعداد خطة «منعة» لمدينة الخليل، مع مؤشرات التقييم.	عدم توفر مراكز صحية في كافة التجمعات السكانية.
تشكيل لجان لإدارة الكوارث في الهيئات المحلية.	عدم توفر ملاجئ عامة.

(22) مقابلة حصرية مع د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، شباط 2025.

توفر فرق متطوعين لحالات الطوارئ، تم تدريبهم من قبل جهاز الدفاع المدني.	ضعف الوعي المجتمعي بآليات التصرف في حالات الطوارئ.
توفر خطط طوارئ لقطاع التعليم، تعتمد اللامركزية، والمرونة في التعامل مع الحالات الطارئة.	عدم توفر مصادر كافية للطاقة، وخاصة الكهربائية، في حال توقف الإمدادات من الجانب الإسرائيلي.
توفر مخزون سلعي لحالات الطوارئ.	عدم توفر مصادر كافية للمياه في حالة قطع الإمدادات من الجانب الإسرائيلي.

ملخص الفصل الثاني:

من خلال العرض السابق يلاحظ أن مستوى جاهزية محافظة الخليل للتعامل مع حالات الطوارئ غير مكتمل، حيث لا تتوفر خطة إستراتيجية تكاملية شمولية للاستجابة الطارئة، على الرغم من توفر خطط موسمية أو قطاعية أو عامة، وخطط طوارئ خاصة بالجهات المختلفة مثل التعليم/ الصحة/ الدفاع المدني وغيرها، كما ما زال البناء المؤسسي لخطة طوارئ متكاملة مع موازنة مخصصة على مستوى المحافظة غير مكتمل، إضافة إلى نقص في توفر قاعدة بيانات شاملة ومتاحة للجهات ذات الصلة، كما توجد ضرورة لتعزيز الوعي المجتمعي بحالات الطوارئ، وتوفير أنظمة إنذار مبكر، وتوفير مركز إعلامي معتمد وموحد كمرجعية للمواطنين، كما يوجد نقص في توفر المراكز الصحية المتخصصة والكافية لاحتياجات المواطنين في المناطق المختلفة، وخاصة بعد الاغلاقات الإسرائيلية للمدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية. كما تتوفر نقاط قوة في محافظة الخليل في إطار الاستجابة الطارئة، بحاجة إلى تعزيز من أجل مواجهة نقاط الضعف القائمة، والتي تم تشخيصها من خلال التقرير والأدوات البحثية المختلفة.

الفصل الثالث

الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة والتوصيات

الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة،

تبعاً للدراسات السابقة والمعايير الفضلى المعتمدة في دول العالم، وبناء على مخرجات ورش العمل البؤرية والمقابلات الحصرية، مرفق الإطار التوجيهي المقترح لنموذج الاستجابة الطارئة:

الأوليات العامة وفق متطلبات مراحل الاستعداد والتهيئة وتنفيذ الاستجابة.



أولاً: مرحلة الاستعداد والتهيئة

الهدف: تعزيز جاهزية المجتمع والمؤسسات والاستعداد الكامل للكوارث المحتملة من خلال بناء القدرات، تعزيز المرونة، وضمان الجاهزية للتدخل السريع والفعال، مما يقلل من الخسائر ويعزز قدرة المجتمع على التعافي.

المتطلبات الرئيسية على المستوى الوطني:

- تعزيز فهم ادارة المخاطر، وتطوير القدرات والمعارف اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة أو الحالية بشكل فعال.
- تعزيز الحوكمة ووضع السياسات الشاملة وتنظيم التنسيق الفعال، إلى جانب تعزيز القدرات المؤسسية والقانونية.
- الاستثمار في خطة مرنة، وتوفير التمويل اللازم، لضمان نجاح إجراءات التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ.
- تخطيط الطوارئ بالاستناد إلى بيانات شاملة وتحليلاً دقيقاً لمخاطر الكوارث، ويرتكز على أنظمة الإنذار المبكر لضمان الاستجابة السريعة.
- تخزين المعدات والإمدادات اللوجستية، وتوفير الخدمات الطارئة، تنظيم الاتصالات وإدارة المعلومات.
- تدريب الفرق المحلية، وإجراء المناورات والمحاكاة.
- إشراك المجتمع المدني وتمكين الهيئات المحلية.

ثانياً: مرحلة الاستجابة

الهدف: تقديم الدعم والمساعدة الفورية للمتضررين من الكوارث أو الأزمات لضمان إنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، المأوى، والرعاية الصحية. يتم التركيز على توفير الإغاثة بشكل سريع ومنظم، مع العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين وتعزيز قدرتهم على التعافي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

المتطلبات الرئيسية:

1. عمليات الاستجابة قصيرة الأجل

الهدف: التدخلات الفورية التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات الأساسية بشكل فوري.

المتطلبات الرئيسية:

- تقديم الإسعافات الأولية والرعاية الطبية العاجلة.
- توفير الغذاء والمياه النظيفة والمأوى المؤقت للمتضررين.
- توزيع مواد الإغاثة الأساسية مثل البطانيات والملابس.
- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر وتحذير السكان من مخاطر إضافية محتملة.
- ضمان الأمن والسلامة ومنع الفوضى من خلال وجود قوات الأمن وتنظيم تدفق المساعدات.

2. عمليات الاستجابة متوسطة الأجل:

الهدف: تحقيق الاستقرار المؤقت واستعادة الخدمات الإنسانية وتلبية الاحتياجات المتوسطة وتحسين الظروف المعيشية مع استمرار تلبية الاحتياجات الطارئة.

المتطلبات الرئيسية:

1. استعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
2. إقامة مناطق إيواء مؤقتة أكثر استقراراً إذا كانت الحاجة مستمرة.
3. توفير التعليم المؤقت للأطفال لضمان استمرارية التعليم.
4. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين لمساعدتهم على تجاوز الصدمة.
5. تنظيم حملات تطعيم لمنع انتشار الأمراض.
6. تقييم الأضرار والاحتياجات بشكل دقيق لتخطيط مراحل إعادة البناء.

3.عمليات الاستجابة طويلة الأجل:

الهدف: البناء والتعافي المستدام أو طويل الأجل مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان الجهوزية لكوارث مستقبلية.

المتطلبات الرئيسية:

1. إعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدمرة.
2. إعادة تأهيل الاقتصاد المحلي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز سبل العيش.
3. تحسين أنظمة الصحة والتعليم لتكون أكثر مرونة واستدامة.
4. تطوير خطط للحد من المخاطر المستقبلية وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث.
5. إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتنفيذ لضمان تلبية الاحتياجات بشكل فعال ومستدام.
6. تعزيز السياسات والقوانين المتعلقة بالاستجابة للكوارث والحد من المخاطر.

التوصيات

بناء على مراجعة الدراسات ذات الصلة، ومخرجات ورش العمل البؤرية، والمقابلات المخصصة مع الأطراف ذات الصلة، خرج التقرير بالتوصيات التالية:

1. ضرورة سن تشريعات خاصة بحالة الطوارئ، والجهوزية للاستجابة الطارئة، خاصة مع عدم وجود إطار تشريعي متكامل خاص بالاستجابة الطارئة في فلسطين، واعتماد الحكومة لسياسة عامة وطنية لإدارة المخاطر والكوارث.
2. ضرورة إعداد خطة استجابة طارئة شاملة ومتكاملة في محافظة الخليل، بموازنة مخصصة، وآليات واضحة لتوزيع الأدوار والتنسيق ما بين كافة الأطراف ذات الصلة (قطاع حكومي/ قطاع خاص/ هيئات محلية/ مؤسسات مجتمع مدني)، بما يضمن المؤسسة والاستدامة، وتعزيز الاستجابة الوقائية للحالات الطارئة.
3. ضرورة اعتماد اللامركزية في الاستجابة للأزمات والطوارئ، كبديل عن الدور المركزي للحكومة، مع ضرورة تفعيل اللامركزية بالاعتماد على الهيئات المحلية كلاعب أساسي في حشد الإمكانيات المحلية، خاصة وأنها الأكثر تماساً مع المواطنين واحتياجاتهم اليومية، وقدرتها على العمل في المناطق المصنفة (ج) أو في تقسيمات مدينة الخليل H1 + H2. إضافة إلى التشاركية مع كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية والخاصة.
4. إنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتاحة لكافة الجهات ذات الصلة في محافظة الخليل، لضرورات خطة الاستجابة الطارئة، وإلزام كافة الجهات ذات الصلة بالمشاركة فيها، من خلال توفير البيانات الخاصة بها، إن كان على مستوى البرامج والتدخلات، أو أسماء المستفيدين، أو الموارد البشرية، أو الإمكانيات اللوجستية، وغيرها.
5. العمل على اعتماد منظومة للإنذار المبكر للمواطنين في حال أي طارئ، مع ضمان وصوله إلى أكبر عدد من المواطنين، وبتوظيف أدوات ووسائل متعددة.

6. اعتماد مصدر إعلامي موحد ومعتمد لحالات الطوارئ، ومعلوم للمواطنين، وتوحيد الخطاب الإعلامي، من أجل الحد من الأخبار الكاذبة والإشاعات، والتي تزدهر وتنتشر في حالات الطوارئ، ويمكن أن يفوق ضررها الضرر المادي المباشر.
7. تعزيز الوعي المجتمعي بحالة الطوارئ، والاستجابة، من خلال جهود المؤسسات المختلفة، وبالتكيز على طلبة المدارس، وأئمة المساجد، والمؤسسات الإعلامية المختلفة، ومن خلال نشرات توعوية وأفلام قصيرة، وغيرها.
8. العمل على إعداد فرق متطوعين للحالات الطارئة، وفي جميع التجمعات السكانية، وبجهود جهاز الدفاع المدني الفلسطيني وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبالتنسيق مع الهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات ذات الصلة.
9. ضرورة رفد محافظة الخليل بالتجهيزات اللوجستية اللازمة لإنفاذ خطة الطوارئ والاستجابة، وتوفير المخصصات المالية اللازمة.
10. ضرورة اعتماد موازنة طوارئ مخصصة لخطة الاستجابة الطارئة، ومن خلال مصادر متعددة مثل: موازنة حكومية مخصصة، صندوق المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، مساهمة الهيئات المحلية، مساهمة مؤسسات مجتمع مدني، تجنيد أموال من مؤسسات دولية.
11. تفعيل المساءلة المجتمعية مع الجهات ذات الصلة حول الجهوزية لحالات الطوارئ، من أجل الرقابة على الأداء، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز مبادئ الحوكمة.
12. إعداد وتجهيز مراكز طوارئ مؤهلة بالمعدات والتجهيزات اللازمة، خاصة في الإمكان والمناطق المهمشة، والمعزولة.
13. إجراء تدريبات محاكاة لحالة الطوارئ، لرفع الجهوزية المؤسسية، والمجتمعية لحالات الطوارئ.
14. ضرورة الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو الغاز الحيوي أو مولدات الكهرباء، من خلال خطة عمل مبرمجة، توفر الحد الأدنى من الطاقة البديلة لحالات الطوارئ.
15. ضرورة الاستثمار في توفير مصادر بديلة للمياه، من خلال حفر الآبار، أو مشاريع

- تجميع مياه الأمطار، وضمن الإمكانيات المتاحة.
16. تعزيز الأمن الغذائي، وبالتعاون مع القطاع الخاص، من خلال توفير السلع الأساسية في المستودعات، والحفظ على مستوى معين منها.
17. توفير حد معين من البترول في محطات التوزيع، بحيث يعتبر (صفر) المحطات، لاستغلاله في حالات الطوارئ.
18. ضرورة التزام المنشآت التجارية والصناعية بكافة المستلزمات لحالات الطوارئ، خاصة وأن محافظة الخليل تعتبر المحافظة الصناعية في فلسطين.

1. القانون الأساسي الفلسطيني.
2. قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997.
3. قانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998.
4. مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003م بشأن اختصاصات المحافظين.
5. قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004.
6. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. مؤتمر أمان السنوي «النزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين». رام الله - فلسطين.
7. كتاب الموازنة العامة 2024.
8. تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر 12/2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 30/1/2025.
9. كيفية إجراء عملية التخطيط للطوارئ، من إصدارات جمعية الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر، 2020.
10. جهاز الدفاع المدني، مديرية الخليل، عرض جهوزية الدفاع لحالات الطوارئ، كانون ثاني 2025.
11. موازنة المواطن لوزارة الصحة الفلسطينية 2024.
12. تقرير صحفي، الخليل: استشهاد مواطنة من سكير بعد أن أعاق الاحتلال نقلها إلى المستشفى، وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» 22/1/2025 <https://www.wafa.ps/pages/details/112340>.
13. الكتاب التربوي الإحصائي 2023/2024، الصادر عن وزارة التربية والتعليم، 2024.

1. مقابلة خاصة مع م. لؤي القيسي منسق لجنة الطوارئ، مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة الخليل، شباط 2025.
2. مقابلة حصرية مع د. أسماء شرباتي نائب رئيس بلدية الخليل، شباط 2025.

ورش العمل البؤرية الخاصة بالدراسة التي عقدها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» لهذه الغاية.

1. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية والمحافظة حول « القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (16) مشاركة ومشاركة، بتاريخ 22/12/2024.
2. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع الهيئات المحلية والغرف التجارية حول « القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (19) مشاركة ومشاركة، بتاريخ 23/12/2024.
3. ورشة عمل مع مجموعة بؤرية مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية حول « القدرات والاستجابة لحالات الطوارئ في محافظة الخليل»، بحضور ومشاركة (43) مشارك ومشاركة، بتاريخ 24/12/2024.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

خلفية

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» هو مؤسسة أهلية مستقلة فلسطينية غير حكومية وغير ربحية، تأسس عام 2003 في مدينة رام الله من قبل مجموعة من الأكاديميين والتربويين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان. مقره الرئيسي مدينة رام الله. ويعمل في مختلف الأراضي الفلسطينية.

يرى المركز أن نشر وتعميم حقوق الإنسان والديمقراطية ومركزات الحكم الصالح تستند على الترابط بين الحقوق المختلفة، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حقوق المرأة هي جزء أساسي من حقوق الإنسان. وأن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية يشكل حقاً من حقوق الإنسان. يؤمن المركز بمبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، مع إيمانه بمبدأ التمييز الإيجابي للفئات المهمشة.

الرؤيا :

مجتمع فلسطيني ديمقراطي قائم على احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، والعدالة والمساواة والحريات العامة والخاصة، وقادر على التعامل مع النزاعات بالطرق السلمية.

الرسالة :

نشر وتعزيز قيم حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية والدفاع عنها بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون ومفاهيم المجتمع المدني الديمقراطية من خلال برامج التوعية والتثقيف والمناصرة والنشر والإعلام التي تستهدف فئات المجتمع الفلسطيني وصولاً إلى مجتمع فلسطيني ديمقراطي يكفل الحريات العامة ويحترمها.

الأهداف الإستراتيجية :

1. الدفاع عن حقوق الإنسان وإعلاء قيم الحرية والكرامة في المجتمع عبر تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات والمناصرة لحماية حقوق الإنسان. يشمل ذلك مناهضة عقوبة الإعدام، والدفاع عن الحق في التجمع السلمي.
2. المساهمة في إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، وتعزيز الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على عمل قطاع الأمن، بما يضمن احترام وتعزيز حقوق الإنسان ومركزات الحكم الصالح في عملها.
3. تعزيز قيم النزاهة والشفافية ونظم المساءلة وثقافة وتشريعات وسياسات مكافحة الفساد والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني، عبر استهداف وتثقيف وبناء قدرات أفراد المؤسسة الأمنية وجهات إنفاذ القانون، وأعضاء الهيئات المحلية والنساء، والفئات الشبابية وطلاب الجامعات والأطر الإعلامية والمؤسسات الرسمية والمدنية وقطاع العدالة وغيرها.

4. تعزيز سيادة القانون ووصول المواطنين إلى العدالة من خلال تفعيل لجوء المواطنين إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات لضمان حماية السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.
5. تعزيز وصول النساء والشباب إلى عملية صنع القرار ، والمشاركة في الشأن العام .

عضويات مركز «شمس»:

مركز «شمس» عضو في العديد من الشبكات والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية

أولاً دولياً:

1. العضوية الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
2. التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام
3. منظمة الشباب الأورو متوسطية
4. Crisis Action لحماية المدنيين من النزاعات المسلحة
5. مؤسسة أنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات
6. التحالف الدولي للسكن والأرض «الموئل».

ثانياً إقليمياً:

1. عضو مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية.
2. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
3. الائتلاف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة التطرف والكرهية
4. شبكة المساءلة الاجتماعية في العالم العربي «آنسا»
5. شبكة الانتخابات في العالم العربي.
6. التحالف الإقليمي لإعداد مسودة قانون أحوال شخصية مدني عربي موحد
7. عضوية شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي
8. الفدرالية العربية لحقوق الإنسان

ثالثاً محلياً:

1. شبكة المنظمات الأهلية
2. المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن
3. الفريق المدني الهادف لإصلاح قطاع العدالة
4. الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب
5. الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون
6. ائتلاف الرقابة على الحقوق والحريات
7. الائتلاف الأهلي للرقابة على العملية التشريعية
8. الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته
9. اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات
10. تحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير
11. الائتلاف الوطني للدعاء العالمي لمكافحة الفقر
12. الهيئة الوطنية للعمل التطوعي.



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

رام الله : فلسطين:المصاصيون،عمارة سنديان3 ،ط1،شارع لويس فافرو ، ص.ب: 429
Ramallah: Palestine: AL-Masuon: Sendian3 Building 1st Floor, Luis Favro St

Fax: 02 2985255 Tel: 022985254 P.O. Box: 429

E-mail: c_shams@hotmail.com info@shams-pal.org

Web site: www.shams-pal.org

<https://www.facebook.com/SHAMS.Pal>